

## حرف الجر (من) ، ومعانيه (٢)

ذكرنا في المحاضرة السابقة خمسة معانٍ لـ (من) ، وللحرف معانٍ آخر ، وهي كما يأتي :

السادس: مرادفة عن، نحو قوله تعالى: (فويلٌ للقاسيةِ قلوبُهُم من ذكرِ الله)، وقوله تعالى: (يا ويلنا قد كُنَّا في غفلةٍ من هذا) وقيل: هي في هذه للابتداء لتفيد أن ما بعد ذلك من العذاب أشدُّ، وكأنَّ هذا القائل يعلِّق معناه بويل مثل (فويلٌ للذين كفروا من النار) ولا يصح كونه تعليقاً صناعياً للفصل بالخبر، وقيل: هي فيهما للابتداء، أو هي في الأولى للتعليل، أي من أجل ذكر الله، لأنه إذا ذكر قست قلوبهم.

السابع: مرادفة الباء، نحو قوله تعالى: (ينظرون من طرفٍ خفيٍّ) قاله يونس، والظاهر أنها للابتداء.

الثامن: مرادفة لـ(في)، نحو قوله تعالى: (أروني ماذا خلقوا من الأرض)، وقوله تعالى: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) والظاهر أنها في الأولى لبيان الجنس ، مثلها في قوله تعالى: (ما ننسخ من آية).

التاسع: موافقة عند، نحو قوله تعالى: (لن تُغني عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً) قاله أبو عبيدة، ويرى ابن هشام أن الصحيح فيها أنها للبدل.

العاشر: مرادفة على، نحو (ونصرناه من القوم) وقيل: على التضمين، أي منعه منهم بالتصر. الحادي عشر: التنصيص على العموم، وهي الزائدة في نحو: ما جاءني من رجل فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال بل رجلا ويمتنع ذلك بعد دخول من. الثاني عشر: توكيد العموم، وهي الزائدة في نحو ما جاءني من أحد، أو من ديارٍ فإن أحداً ودياراً صيغتا عموم.

وشرط زيادتها في النوعين ثلاثة أمور: أحدها: تقدم نفي أو نهي أو استفهام بهل، نحو قوله تعالى: (وما تسقط من ورقةٍ إلا يعلمها)، وقوله تعالى: (ما ترى في خلقِ الرحمن من تفاوتٍ)، وزاد أبو علي الفارسي الشرط كقوله:

ومهما تكن عند امرئ من خليقةٍ ... وإن خلها تخفى على الناس تعلم  
والثاني: تنكير مجرورها.

والثالث: كونه فاعلاً، أو مفعولاً به، أو مبتدأ.

أحدها: قد اجتمعت زيادتهما في المنصوب والمرفوع في قوله تعالى (ما اتَّخَذَ اللهُ من ولدٍ وما كان معه من إلهٍ) ولك أن تقدر كان تامة لأن مرفوعها فاعل، وناقصة لأن مرفوعها شبيهه بالفاعل وأصله المبتدأ.

الثاني: تقييد المفعول بقولنا به هي عبارة ابن مالك، فتخرج بقية المفاعيل، وكأن وجه منع زيادتها في المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن في المعنى بمثلة المجرور جمع وباللام وبفي، ولا تجامعهن من، ولكن لا يظهر للمنع في المفعول المطلق وجه، وقد خرّج عليه أبو البقاء (ما فرطنا في الكتاب من شيء) فقال: من زائدة، وشيء في موضع المصدر، أي تفریطاً، مثل (لا يضركم كيدهم شيئاً) والمعنى تفریطاً وضاً، قال: ولا يكون مفعولاً به، لأن فرط إنما يتعدى إليه بفي، وقد عدي بها إلى الكتاب، قال: وعلى هذا فلا حجة في الآية لمن ظن أن الكتاب يحتوي على ذكر كل شيء صريحاً، قلت وكذا لا حجة فيها لو كان شيء مفعولاً به، لأن المراد بالكتاب اللوح المحفوظ، كما في قوله تعالى: (ولا رطبٍ ولا يابسٍ إلا في كتابٍ مبين) وهو رأي الزمخشري، والسياق يقتضيه.

الثالث: القياسُ أنها لا تزداد في ثاني مفعولي ظن، ولا ثالث مفعولات أعلم، لأنهما في الأصل خبر، وشذت قراءة بعضهم (ما كان ينبغي لنا أن نتخذَ من دونك من أولياء) ببناء نتخذ للمفعول، وحملها ابن مالك على شذوذ زيادة من في الحال، ويظهر لي فساده في المعنى لأنك إذا قلت ما كان لك أن تتخذَ زيداً في حالة كونه خاذلاً لك، فأنت مثبت لخذلانه ناهٍ عن اتخاذه، وعلى هذا فيلزم أن الملائكة أثبتوا لأنفسهم الولاية.

الرابع: أكثرهم أهمل هذا الشرط الثالث؛ فيلزمهم زيادتها في الخبر، في نحو ما زيد قائماً والتمييز في نحو ما طاب زيد نفساً، والحال في نحو ما جاء أحد ركباً وهم لا يجيزون ذلك.

وأما قول أبي البقاء في (ما ننسخ من آية): إنه يجوز كون (آية) حالاً ومن زائدة، كما جاءت آية حالاً في (هذه ناقة الله لكم آية) والمعنى أي شيء ننسخ قليلاً أو كثيراً؛ ففيه تخريج التثنية على شيء إن ثبت فهو شاذ، أعني زيادة من في الحال، وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ولا يظهر فيه معنى الحال حالاً، والتنظير بما لا يناسب؛ فإن (آية) في (هذه ناقة الله لكم آية) بمعنى علامة لا واحدة الآي، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله، وهو قوله قليلاً أو كثيراً، وإنما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من آية.

ولم يشترط الأخفش واحداً من الشرطين الأولين، واستدل بنحو (ولقد جاءك من نبي المرسلين)، (يغفر لكم ذنوبكم) (يحلون فيها من أساور من ذهب) (يكفر عنكم من سيئاتكم).

ولم يشترط الكوفيون الأول، واستدلوا بقولهم قد كان من مطرٍ ويقول عمر بن أبي ربيعة:

وينمي لها حُبُّها عندنا ... فما قالَ من كاشحٍ لم يضر  
وخرج الكسائي على زيادتها إنَّ من أشدَّ الناس عذاباً يوم القيامة المصورون وابنُ جني قراءةَ  
بعضهم (لما آتيتكم من كتابٍ وحكمة) بتشديدِ ما، وقال: أصله لن ما، ثم أدغم، ثم حذف ميم  
من.